

السياسة الدينية لوزارة الأوقاف في مرحلة ما بعد يونيو/حزيران ٢٠١٣  
مساجد مصر: من هيمنة الحركات إلى هيمنة الدولة

تقرير صادر عن مركز إدراك للدراسات والاستشارات

إعداد: محمود عبد العال

مركز إدراك للدراسات والاستشارات

أيلول/سبتمبر ٢٠١٧

**إِدْرَاك** **IRAK**  
FOR STUDIES & CONSULTATIONS • للدراسات والاستشارات

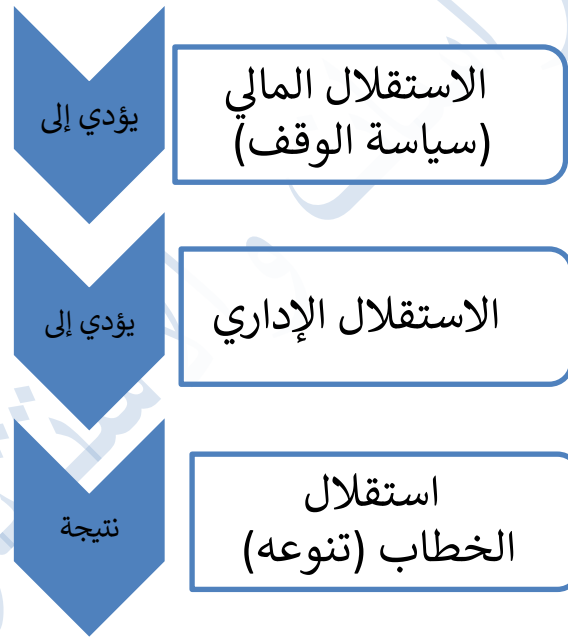
## المحتوى

٣	مقدمة.....
٤	أولاً: محددات سياسة إدارة المساجد في مصر بعد ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠١٣.....
٤	حصار ظواهر التطرف الديني.....
٥	تحجيم دور حركات الإسلام السياسي.....
٦	ضمان التعبئة الجماهيرية.....
٦	ثانياً: الإجراءات التي اتبعتها وزارة الأوقاف لاستعادة المساجد.....
٧	الخطابة كمحدد للصراع بين الدولة والمناوئين لها.....
٩	عودة سياسة استخدام المساجد.....
١٠	خاتمة.....

## مقدمة

ما كان جديداً أن تسعى الدولة المركزية في مصر لاستعادة هيمنتها على الخطاب الديني الرسمي، لا سيما المسجدي منه، في مرحلة ما بعد عزل مرسي ٣ يوليو/تموز ٢٠١٣، خاصة مع حالة الخروج الجماعي للمساجد عن سياسات الإدارة التي رسختها الدولة منذ زمن يمتد لثورة يوليو/تموز ١٩٥٢، مُعتمِدة في ذلك على حالة الانفتاح في المجال العام بعد ٢٥ يناير/كانون الثاني ٢٠١١، وما خلفته من فوضوية المشهد السياسي بعد انهيار أدواتها المحورية للهيمنة مثل جهاز أمن الدولة.

على صعيدٍ آخر تهدف محاولات الدولة المركزية في مصر، تاريخياً أو حديثاً، إلى الهيمنة على خطاب المسجد، وهو ما برز مع تنامي دور الدولة على حساب المجتمع فيما بعد ثورة يوليو/تموز 1952، حيث ضمنت الدولة لنفسها إدارة الخطاب الديني من خلال تأمين أوقاف المساجد، التي ضمنت لها احتكار مواردها المالية؛ حيث اعتمدت الدولة المركزية في ذلك على إدخال نفسها كطرف رئيس في المعادلة الثلاثية التي تُرتب على استقلال التمويل (نظام الوقف)، استقلال الإدارة ومن ثم استقلال الخطاب وتنوعه كما يظهر في الشكل رقم (١)؛ لذا ضمنت الدولة المركزية في مصر احتكار مصادر التمويل عن طريق تأمين أوقافها، لتتحكّم في توزيعها بأسلوبٍ يكفل مكافأة من يتبعون خطاها ومعاقبة المُخالفين<sup>٢</sup>.



شكل رقم (١) المعادلة ثلاثية العلاقة في إدارة المساجد والخطاب الديني

انطلاقاً ممّا سبق ستدور الإشكاليّة الرئيسة للورقة حول السياسات العامة (الدينية) التي اتبعتها الدولة، ممثلة في وزارة الأوقاف، لاستعادة المساجد نحو الخطاب والسياسة الرسمية، في مرحلة ما بعد عزل مرسي ٣ يوليو/تموز ٢٠١٣،

<sup>١</sup> لمزيد من التفصيل حول سياسات ضم المساجد في عهد ثورة يوليو/تموز ١٩٥٢ وإجراءات الدولة آنذاك للهيمنة على الفضاء الديني خاصة المساجد، انظر: Morroe Berger, "The Mosque: Aspects of Governmental Policy towards Religion in Egypt Today", *Middle Eastern Studies* 6, no. 1, 1970, Pp. 8-10.

<sup>٢</sup> لمزيد من التفصيلات حول ضم الأوقاف الإسلامية وتضمينها في أملاك الدولة، انظر: إبراهيم البيومي غانم، الأوقاف والسياسة في مصر، الطبعة الأولى (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٨).

وهل نبعت هذه الإجراءات من طرفٍ محايدٍ يشغله ضبط الخطاب الديني، وتقويم مساره الذي شابهته كثير من الفوضى بعد ٢٥ يناير/كانون الثاني ٢٠١١، أم أنه محاولة لتوجيهه في اتجاهات أخرى لا سيما الرسمي منها؟

## أولاً: محددات سياسة إدارة المساجد في مصر بعد ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠١٣

تنكفئ سياسة إدارة المساجد في مصر، ليس فقط بعد ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠١٣، لكنها تمتد إلى أبعد من ذلك بكثير، على عدة محددات أبرزها:

- حصار ظواهر التطرف الديني عن طريق منع التجنيد الجهادي في أوساط الشباب المتدين.
  - تحجيم دور حركات الإسلام السياسي مجتمعياً، بحرمانها من الحواضن الشعبية من خلال منعها من ممارسة الخطابة والاحتكاك بجمهور المسجد.
  - ضمان نوع من التعبئة الجماهيرية لمصلحة السياسات والقرارات الحكومية.
- وسيتم تناول هذه العناصر الثلاثة بشيء من التفصيل فيما يلي:

### حصار ظواهر التطرف الديني

تُعد دور العبادة مُلتقى الشباب المتدين وذلك دون تفریق بين المسجد في الإسلام، أو الكنيسة في المسيحية، أو المعبد في اليهودية؛ فجميعهم تنطبق عليهم هذه القاعدة. من ناحيةٍ أخرى تشير التقارير والتحليلات الأمنية والسياسية إلى أن كثيراً من أعضاء الجماعات الجهادية والتكفيرية يمرون بمرحلة التدين المُستقى من المسجد؛ حيث تتم عملية التجنيد الفكري في خضم أنشطته سواءً الدروس الدينية أو الارتباط فكرياً بأحد الأئمة؛ لذا تعتمد الجماعات النشطة جهادياً إلى المساجد، من خلال تركيز جهودها على جمهور المسجد من الشباب.

خلال العقود الأخيرة الماضية سعت الدولة إلى إحكام سيطرتها على المساجد، خصوصاً في الثمانينات والتسعينات، وذلك كإحدى وسائل القضاء على العمليات الإرهابية التي كانت تقوم بها الجماعات الراديكالية آنذاك، وتتخذ من المساجد مقار للترويج لفكرها وتوجهاتها. واستمراراً لهذه السياسة عملت وزارة الأوقاف، بعد عزل مرسي و بروز موجة جديدة من العنف، خاصة في سيناء، على محاولة استعادة هيمنتها الكاملة على المساجد بغرض إحكام السيطرة على أنشطتها.

ومع كل ذلك يبقى السؤال محيراً إن كانت هذه الإجراءات مجدبة للسيطرة على محيط يعج بالجهاديين من ناحية، والمظلوميّات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من ناحيةٍ أخرى، مثل حالة شمال سيناء في مصر، أم أن هذه الإجراءات موجهة بالأساس للقاهرة وبقية المحافظات التي لم تبرز من خلالها حالات جهادية، بل إن ما ظهر من جماعات وحركات

عنيفة لا يمكن نعتها بالجهادية؛ لأنها أبرزت في جميع بياناتها التأسيسية أنها قامت للقضاء على ما أطلقت عليه "الانقلاب العسكري" ضد حكم الرئيس المعزول محمد مرسي واستعادة ما تسميه "الشرعية"<sup>٣</sup>.

ومن ثم لا يمكن أن نعتمد على هذا المحدد بدرجة كبيرة من الأهمية فيما يتعلق بمحددات إدارة الخطاب الديني في مصر؛ لكون الجهاد لم يكن حالة عامة في صفوف الشباب المصري المتدين، بل إنه محدود للغاية ومتركز بصورة أكبر في بعض مناطق شمال سيناء. من ناحية أخرى لم تستطع داعش (كحالة جهادية عامة، اجتذبت شرائح من شباب العرب والمسلمين المتدينين) استهواء الشباب المصري؛ حيث تشير دراسة أجراها المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية إلى أن أعداد المقاتلين الأجانب في داعش تنحدر من تونس بعدد ٦٠٠٠ مقاتل، تليها المملكة العربية السعودية بعدد ٢٥٠٠ مقاتل، ثم روسيا وتركيا والأردن<sup>٤</sup>.

## تحجيم دور حركات الإسلام السياسي

نشطت حركات الإسلام السياسي بأطيافها كافة سواءً الإخوان المسلمين، أو الدعوة السلفية، أو الجماعات التائبية (الجماعة الإسلامية نموذجاً) في استخدام المساجد من أجل الترويج لمشاريعها السياسية بهدف تعبئة الناس. تحول الصراع في هذه المرحلة من صراع على المنابر والخطب الدينية كما كان الحال قبل يناير/كانون الثاني ٢٠١١، إلى صراع على المساجد نفسها بين الجماعات فيما بينها من ناحية، وبينها وبين وزارة الأوقاف من جهة أخرى.

تتعدد النماذج في ذلك مثل مسجد أسد بن الفرات في الدقي، الذي اتخذته الشيخ حازم صلاح أبو إسماعيل مقراً للترويج لخطابه السياسي، أو حالة مسجد الأنصار في مدينة سوهاج إذ اتخذته الجماعة الإسلامية مقراً لها. ومن أمثلة الصراع على المساجد بين الجمعيات والدولة حالة مسجد النور بالعباسية، إذ اشتد الصراع بين جمعية الهداية بقيادة الشيخ حافظ سلامة ووزارة الأوقاف؛ ممّا أدى إلى تدخل الشرطة العسكرية لتمكين شيخ الأوقاف من المسجد<sup>٥</sup>.

انطلاقاً ممّا سبق سعت إدارة ما بعد عزل مرسي إلى حرمان الجماعات الإسلامية برمتها، بما فيها حزب النور السلفي المؤيد لخريطة الطريق التي أعلنتها الفريق أول عبد الفتاح السيسي وزير الدفاع آنذاك، من المساجد وذلك لمحاولة حرمانهم من الحواضن الشعبية من خلال الترويج لفكرهم الديني والسياسي، فضلاً عن التخوف من توظيف المساجد لتعبئة الناس ضد السلطة الجديدة، لا سيما مع تمدد هذه الجماعات في أنحاء الدولة كافة، من خلال أنشطتها الدينية والاجتماعية والخيرية، مُستغلة في ذلك رصيدها التاريخي الذي يمتد منذ قرار الرئيس السادات بالسماح لها بممارسة العمل السياسي والدعوي. يُعد هذا المحدد من أهم وأبرز المحددات التي انكفأت عليها سياسة الدولة في إدارة المساجد وضبط خطابها الديني، خاصة مراحل التصعيد مع الجماعات الإسلامية بما في ذلك مرحلة ما بعد عزل مرسي.

<sup>٣</sup> من أمثلة هذه الحركات: حركة أجناد مصر، وحسم (حركة سواعد مصر)، ولواء الثورة، وكتائب حلوان، والعقاب الثوري، ومولوتوف، وحركة ثوار بني سويف وغيرهم.

<sup>٤</sup> Ian Bremmer, The Top 5 Countries Where ISIS Gets Its Foreign Recruits (2017/4/14), *Time*, available at: <http://time.com/4739488/isis-iraq-syria-tunisia-saudi-arabia-russia/>, Look also: Monkey Cage, Why are so many Tunisians joining the Islamic State?(27/1/2017), *Washington Post*, available at: <https://goo.gl/1fffY7> Date Entrance: 18/9/2017

<sup>٥</sup> انظر: عمرو عزت، لمن المنابر اليوم؟: تحليل سياسة الدولة في إدارة المساجد، الطبعة الأولى (القاهرة: المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، أغسطس ٢٠١٤)، ص. ٣٦-٣٧، انظر أيضاً حوار الشيخ أحمد ترك، والشيخ حافظ سلامة مع جريدة المصري اليوم بتاريخ ٥/٥/٢٠١١ على الرابط التالي: <https://goo.gl/CP2Xg1>. تاريخ الدخول: ١٠/٩/٢٠١٧

## ضمان التعبئة الجماهيرية

عمدت الدولة في عهد الرئيس الأسبق مبارك على العمل إلى تحجيم نشاط الحركات الإسلامية في المساجد، وكذلك محاربة الفكر الجهادي، لكنها لم تكن مُهتمة بالدرجة ذاتها بما يتعلق بالترويج للسياسات الحكومية على المنابر، وهذا لا يعني أن عمليّات التعبئة لم تكن موجودة؛ حيث عمدت الوزارة في عهد الرئيس مبارك إلى السيطرة على الخطاب التعبوي المناوئ لها، لكنها لم تكن مكترثة بالدرجة ذاتها فيما يتعلق بالتعبئة الإيجابية لسياساتها.

على العكس من هذه الحالة قامت وزارة الأوقاف، بعد ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠١٣، بالعديد من الإجراءات التي تضمن من خلالها التعبئة الكافية لتوجهات الحكومة وسياساتها، سواءً الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية، وذلك من خلال تطبيق قرار الخطبة الموحدة. ضمن هذا القرار تعميم الخطبة على مساجد الدولة كافة. على الرغم من صعوبة تطبيق القرار؛ حيث تحوي مصر ما يزيد على ٢٤٠ ألف مسجد، تسيطر الأوقاف على ما يقرب من ١٢٣ ألف فقط<sup>٦</sup>، لكن استطاع الوزير محمد مختار جمعة تنفيذه بدرجة لم يسبقه أحد من وزراء الأوقاف إليها، معتمداً في هذا على العديد من الإجراءات القانونية الحاسمة ضد المخالفين لموضوع الخطبة الموحدة، وكذلك على تقارير الأجهزة الأمنية.

استطاعت سياسة الوزير محمد مختار جمعة نيل ثقة الرئيس الانتقاليّ عدلي منصور، وبعده الرئيس الحاليّ عبد الفتاح السيسي. فاستطاع الاحتفاظ بالمنصب في ثلاث حكومات متوالية، مُتجاوزاً كل التعديلات الوزاريّة سواءً الجزئيّة أو الشاملة. ويُنم ذلك بطريقة أو بأخرى عن ثقة القيادة السياسية في السياسات التي تتبعها وزارة جمعة من ناحية، ونجاح هذه السياسة التي تستهدف إعادة ضبط سيطرة الدولة على المساجد من ناحيةٍ أخرى.

تعني هذه الإجراءات بدرجة كبيرة أن المساجد ومنابرها كانت أحد أهم أدوات الجماعات الإسلامية في مرحلة ما قبل ٣٠ يونيو/حزيران؛ لذا كان تعامل السلطة الجديدة مع هذا الأمر حاسماً خشية الاستخدام المضاد لها.

## ثانياً: الإجراءات التي اتبعتها وزارة الأوقاف لاستعادة المساجد

شهدت فترة تولي الوزير جمعة الأوقاف منذ عزل مرسي ٣ يوليو/تموز ٢٠١٣ حتى الآن العودة لأدوات أكثر حدة في التعامل مع ملفات الوزارة وموظفيها؛ بعض هذه الأدوات كان ذا منحي قانوني، والآخر ذا منحي إداري؛ كالفصل أو التحويل للتحقيق وغيره من الوسائل<sup>٧</sup>. وجاء تعاطي النظام الجديد مع المساجد على خلفية تحول الوزارة ومساجدها إلى أحد أهم أدوات التيارات السياسيّة الإسلاميّة منذ أن رفع الأمن يده عن إدارتها بعد تنحي مبارك مع ثورة ٢٥ يناير/كانون الثاني ٢٠١١، وتحوّل المساجد إلى ساحات للمحاصصة بين التيارات الإسلاميّة المختلفة.

دعا ذلك السلطة الجديدة إلى اتخاذ العديد من الإجراءات لضمان استعادة الهيمنة على المساجد وموظفيها، وتتلخص هذه الإجراءات في: اتباع سياسة ضم المساجد الأهلية، وعقد بروتوكولات التعاون الدعوية مع الجمعيات

<sup>٦</sup> عمرو عزت، مرجع سابق، ص ٧٤.

<sup>٧</sup> المرجع السابق، ص ٥٤.

الإسلامية مثل الجمعية الشرعية، وتصفية الوزارة من العناصر المعينة في عهد الرئيس المعزول محمد مرسي، وسن عدد من القوانين والقرارات مثل تطبيق قرار الخطبة الموحدة، ومنع صلاة الجمعة في الزوايا الصغيرة.

خاضت وزارة الأوقاف معاركها مع من أسمتهم "مراكز القوى داخل الوزارة": حيث استطاع العديد من عناصر جماعة الإخوان المسلمين المستبعدة في المراحل السابقة بقرارات أمنية الالتحاق بوظائف الوعاظ ومسؤولي الإدارات، مُستغلين في ذلك وصول أحد أعضاء التيار الإسلامي إلى سُدة الحكم. في هذا السياق اتخذ الوزير جمعة قرارات إنهاء نذب عدد من رموز جماعة الإخوان، مثل الدكتور صلاح سلطان الأستاذ بكلية دار العلوم من العمل كأمين عام للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، وإنهاء نذب كل من محمود السقاري وعلي عبد الرحمن بيومي وسمير زكي السيد خليل العركي كمستشارين بالمجلس، بالإضافة إلى العديد من وكلاء الوزارة ومديري الإدارات الذين تم تعيينهم في عهد الوزير السابق طلعت عفيفي<sup>٨</sup>.

من ناحيةٍ أخرى اتبعت وزارة الأوقاف في عهد الوزير جمعة عدداً من السياسات لإعادة المساجد إلى دورها الديني، وكذلك ضمان إشراف ومتابعة الوزارة لها، وفي هذا الإطار اتخذ الوزير العديد من القرارات لتحقيق ذلك؛ مثل التوسع في ضم المساجد الأهلية تحت مظلة وزارة الأوقاف، وإصدار قانون الخطابة، وستتناول هذه السياسات بالتفصيل نظراً لأهميتها في تشكّل الخريطة الدينية في مصر بعد ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠١٣.

## الخطابة كمحدد للصراع بين الدولة والمنائين لها

ربط الوزير محمد مختار جمعة بين ضرورة الخطبة الموحدة، ودور وزارة الأوقاف نحو تحقيق ما وصفه بـ"المصلحة الوطنية العليا"، وذلك من خلال تناول الموضوعات ذات الارتباط بمشاكل المجتمع وقضاياها، باعتبار أن وزارة الأوقاف ومساجدها أحد أهم أعمدة الدولة لبناء المجتمع<sup>٩</sup>.

واعتبر الوزير أن دور وزارة الأوقاف والأزهر لا يقل أهمية عن دور القوات المسلحة والأمن؛ فالأولى تسهر على الأمن الفكري والثقافي والأيدولوجي، والثانية تسهر على تأمين الحدود وأمن الناس. واعتبر بذلك أن المساجد لا تمارس عملاً سياسياً بعد ٣٠ يونيو/حزيران، وإنما تقوم بواجب وطني يهدف إلى تحقيق استقرار المجتمع وتحقيق وحدته الوطنية، واعتبر أن ذلك جوهر تطبيق قرار الخطبة الموحدة<sup>١٠</sup>.

مما سبق نلاحظ محاولة للربط بين ما أطلق عليه الوزير "المصلحة الدعوية" و"المصلحة الوطنية". واعتبار أن مبدأ توحيد الخطبة وضم جميع المساجد الأهلية والأخرى التابعة للجمعيات الخيرية والزوايا إلى وزارة الأوقاف، وإصدار قانون الخطابة يؤكد من "افتراض الوحدة الدينية للمسلمين" أو ما عبّر عنه بـ"الحرص على وحدة النسيج الوطني المصري، والعمل على عدم شق صفه من خلال تمركزات فكرية أو مذهبية أو حزبية، تنتمي لجماعات فكرية أو أحزاب دينية"<sup>١١</sup>.

<sup>٨</sup> انظر نص القرار بتاريخ ٢٠١٣/٧/١٣ على موقع وزارة الأوقاف على الرابط التالي: <http://ar.awkafonline.com/?p=3471>، تاريخ الدخول: ٢٠١٧/٩/١١.

<sup>٩</sup> الأوقاف تقرر توحيد الخطبة في جميع مساجد مصر، أوقاف أونلاين، متاح على: <https://goo.gl/tnCKBR>

<sup>١٠</sup> محمد مختار جمعة، الأوقاف وقضايا الوطن وفلسفة الخطبة الموحدة، أوقاف أونلاين، متاح على: <http://ar.awkafonline.com/?p=6756>

<sup>١١</sup> المرجع السابق.

جدير بالذكر هنا إعادة الربط بين ما اتبعته وزارة الدكتور محمد مختار جمعة، وما كانت تُخطط له وزارة الدكتور طلعت عفيفي في عهد الرئيس الأسبق محمد مرسي. ولكن لم يجد الأخير مُتسعاً من الوقت لتنفيذ هذه السياسة، فضلاً عن انشغاله بحالة الصراع مع التيار السلفي في إطار خطة إعادة السيطرة على المساجد، وكذلك حالة التباؤد بينه وبين مشيخة الأزهر<sup>١٢</sup>، وأخيراً بَعده عن الإجراءات الأمنية (قد يعود ذلك لرفض حكومة الإخوان المبدأ ذاته، أو قد يكون عدم ترحيب من الأجهزة الأمنية أنفسها بممارسة هذا الدور مع الجماعة). على العكس من ذلك تلاقت إرادة الأمن ومشيخة الأزهر والدولة مع سياسة الوزير محمد مختار جمعة لتطبيق هذه الإجراءات.

ويبرز ذلك بصورة أو بأخرى عمل السياسة الدينية في مصر (سواء في الحقبة الملكية، أو حقبة ما بعد ١٩٥٢، أو عهد مبارك، أو فترة ٢٥ يناير/كانون الثاني، أو فترة ٣٠ يونيو/حزيران) على عدم الاعتراف بالتنوع والاختلاف، بل السعي الدائم لتأكيد الوحدة الدينية للمسلمين، واعتبار الحاكم أو من ينوب عنه (وزير الأوقاف) أميناً على هذه الوحدة.

ويعتبر الأئمة المؤيدون لإدارة ما بعد ٣٠ يونيو/حزيران أن قرار توحيد الخطبة ليس موجَّهاً لهم، بقدر ما أنه يسعى لإيجاد المركز القانوني لمعاقبة المتعاطفين مع الإخوان المسلمين والجماعات الإسلامية ذات التوجهات السياسية. ومن ثم سيطم الاعتماد عليه في شرعنة قرارات التحويل للتحقيق أو الفصل الإداري<sup>١٣</sup>. وبالفعل هذا ما أبرزته سياسة الوزارة، حيث تم منع العديد من المتعاطفين مع جماعة الإخوان المسلمين من مزاولة الخطابة، وأحيلوا إلى التحقيق والإيقاف عن العمل بدعوى خرق قرار الخطبة الموحدة. فالمساجد كانت دائماً أداة للتيارات الإسلامية سواء لعقد الاجتماعات، والتعبئة والاستقطاب، أو الترويج للدعاية السياسية<sup>١٤</sup>. وعززت تعيينات الوزير السابق طلعت عفيفي (وفقاً ل طرح الوزير جمعة) من استغلال المساجد، ولا سيّما أنها تمت في إطار استقطابي، أثر الولاء على الكفاءة.

من ناحية أخرى أشعل قانون الخطابة الصادر بعد عزل مرسي الصراع على المنابر، ولا سيّما بين الدعوة السلفية ودُعائها من ناحية، ووزارة الأوقاف من ناحية أخرى. خاصة مع اعتبار الوزارة أن القانون يهدف إلى تحجيم اعتلاء المنتمين للجماعات السياسية الإسلامية للمنابر. لذلك رفضت الدعوة السلفية وحزب النور هذا القانون، الذي قصر الخطابة على خريجي جامعة الأزهر، أو من تُرخص لهم وزارة الأوقاف. وكذلك منع إقامة خطبة الجمعة في الزوايا التي تقل مساحتها عن ٨٠ متراً<sup>١٥</sup>.

على الرغم من تأييد حزب النور والدعوة السلفية لبيان الثالث من يوليو/تموز، ومشاركتهم في خريطة المستقبل التي أعلن عنها وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي آنذاك، إلا أنهم لم يسلموا تماماً من قرارات وزارة الأوقاف، حيث تم إجبارهم على الالتزام بالخطبة الموحدة، ومنع بعضهم ممن هم من غير خريجي الأزهر الشريف من الخطابة. ووقعت الوزارة في حالات من الصراع مع رموز الدعوة السلفية مثل ياسر برهامي، والشيخ محمد حسين يعقوب<sup>١٦</sup>.

<sup>١٢</sup> عمرو عزت، مرجع سابق، ص ٥٧.

<sup>١٣</sup> عمرو عزت، مرجع سابق، ص ٦٠.

<sup>١٤</sup> مؤشّر القاهرة، هل نجحت الدولة المصرية في الحد من قدرات الإخوان المسلمين؟ (١٦/٦/٢٠١٦)، (القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات السياسية والاستراتيجية)، ص. ٣٠-٣١، على الرابط: <http://www.rcssmideast.org/UserImages/4750-126.pdf> تاريخ الدخول: ٢٠١٦/٧/٢٦.

<sup>١٥</sup> قانون رقم (٥١) بشأن تنظيم الخطابة والدروس الدينية في المساجد وما في حكمها، الجريدة الرسمية، العدد (٢٣)، يونيو/حزيران ٢٠١٤.

<sup>١٦</sup> تصارع الشيخ يعقوب في المنيا مع وكيل وزارة الأوقاف الشيخ محمد عز الدين عبد الستار، واعتلى الأول منبر المسجد بالقوة في حماية بعض منتسبي التيار السلفي، وذلك بدلاً من الدكتور محمد عز الدين عبد الستار الذي كان على رأس وفد من وزارة الأوقاف ومشيخة الأزهر إلى المنيا. وذكرت الوزارة في تعليقها على هذه الأحداث أنها



من ناحية أخرى وتتابعاً لإجراءات وزارة الأوقاف في إحكام قبضتها على المساجد كأحد آليات ضبط الخطاب الديني، وفق ما يرى الوزير، أصدر قراراً يقضي بإلزام الأئمة بـ"الخطبة المكتوبة" بدلاً من الارتجال على المنابر. بررت وزارة الأوقاف هذا القرار بأنه يضمن معالجة الشرود الفكري، بالإضافة إلى وقف مد التشدد وميول الأئمة الفكرية، وإبعاد البرامج الخاصة والطرح المتشدد للجماعات الدينية<sup>١٧</sup>، التي ترى الوزارة أنها تقف عثرة أمام تجديد الخطاب الديني.

رفض عدد كبير من الأئمة القرار باعتباره يفصل التفاعل بين الإمام والمصلين، وأعلن الأزهر الشريف على لسان الدكتور جمال فاروق، عميد كلية الدعوة الإسلامية، ووكيله الدكتور عباس شومان أن الأزهر يرفض قرار وزير الأوقاف بتوزيع خطبة الجمعة مكتوبة على الأئمة، فضلاً عن عدم تنسيق وزارة الأوقاف مع مؤسسة الأزهر وهيئة كبار العلماء في هذا القرار<sup>١٨</sup>.

تبرز مُعارضة هذا القرار انطلاقاً من حالة الريبة من أن تتحول الدولة إلى تأميم الخطاب الديني بدلاً من تجديده، وهذا سيضر بالدعوة كلها. فسعي الدولة نحو تأميم الخطاب الإعلامي سواء قبل يناير/كانون الثاني ٢٠١١ أو بعد يونيو/حزيران ٢٠١٣، أدى إلى هجرها سواءً إلى الإعلام الخاص، أو الدولي، أو حتى العالم الافتراضي. يُضاف إلى ذلك افتقاد الإمام للاجتهاد والبحث؛ حيث إنه بات أسيراً للخطبة المكتوبة، وقد تنظر الناس له على أنه قارئ ممّا قد يؤدي إلى هجر الدعوة الرسمية في المساجد، والتحول إلى مصادر أخرى بعيدة عن عين الدولة.

أخيراً أظهر القرار الأخير لوزارة الأوقاف غياب التنسيق بين جناحي المؤسسة الدينية الإسلامية في مصر، وهو ما يعصف بطرح الوزير جمعة، الذي يؤكد دائماً هذه الوحدة من خلال اتباع منهج مشيخة الأزهر وإمامها في السياسات التي تتعلق بالخطاب الديني. وعلى السياق ذاته تبرز نيات وزارة الأوقاف في التحول من مراقبة المساجد وخطابها، إلى محاولة لبسط الهيمنة الكاملة على الخطاب ونوعيته؛ ممّا يرى البعض أنها خطة بعيدة الأمد لإنتاج مواطن ذي معرفة معينة Subjectivity، وذلك من خلال الموضوعات التي تحددها الوزارة، وتناول موضوعات اقتصادية ووطنية واجتماعية إلى جانب ما هو ديني.

## عودة سياسة استخدام المساجد

بملاحظة الدور السياسي الذي أدته المساجد في الفترة من ٢٥ يناير/كانون الثاني حتى ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠١٣، خاصة من قبل تيارات الإسلام السياسي، نلاحظ أن هذا التوظيف شهد تراجعاً في مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو/حزيران، ولكنه كان لمصلحة الخطاب السياسي للدولة. فمن خلال رصد خطب الجمعة (منذ اعتماد سياسة الوزارة في توحيد الخطبة) نلاحظ تركيز مشروع الخطبة الموحدة على دعم توجهات الحكومة، سواءً في الترويج للمشروعات الاقتصادية، أو الدعوة للعمل، أو التحذير من التظاهرات والعنف باعتبارها أدوات تؤدي إلى تقويض الاستقرار والأمن<sup>١٩</sup>.

جادة في محاربة كل فكر متطرف، وجادة في محاربة كل مظاهر التشدد والإرهاب والبلطجة الفكرية. (المصدر: نادر أبو الفتوح، أزمة حسين يعقوب تتصاعد. غضب بين الدعاة والأوقاف: ما حدث بلطجة وسنحارب التطرف، بوابة الأهرام، متاح على: <http://gate.ahram.org.eg/News/480741.aspx>)  
<sup>١٧</sup> وزير الأوقاف: "الخطبة المكتوبة" ليست سياسية. ويفضلها "ابن حنبل"، الوطن (١٢/٧/٢٠١٦)، على الرابط: <http://www.elwatannews.com/news/details/1258543>، تاريخ الدخول: ٢٥/٩/٢٠١٧.

<sup>١٨</sup> عميد كلية الدعوة الإسلامية: الأزهر يرفض "الخطبة المكتوبة"، مصر العربية (١٧/٧/٢٠١٦)، على الرابط: <http://goo.gl/RDPNxt>، تاريخ الدخول: ٢٨/٨/٢٠١٧.  
<sup>١٩</sup> للاطلاع على عناوين ونصوص هذه الخطب والاطلاع على حالة التقاطع بين ما هو ديني وما هو سياسي في مشروع الخطبة الموحدة، انظر: الموقع الرسمي لوزارة الأوقاف المصرية، على الرابط: <http://ar.awkafonline.com/?cat=20>.

وجهت العديد من القوى الليبرالية النقد لسياسة الوزير في خطب الجمعة، باعتباره يتناول موضوعات ذات منحنى سياسي وليس دينياً، لكن نفى الوزير ما أطلق عليه "التوظيف السياسي الرسمي للمساجد"، فقال: "علينا أن نفرق بين الديني السياسي والديني الوطني، و [اعتبر] أن خطب الأوقاف لا تدعو لمناصرة حزب أو جماعة سياسية، وإنما تتبنى القضايا الوطنية للدولة المصرية بغية إعادة بناء الوطن والحفاظ عليه"، وأضاف الوزير أن مصلحة الدين لا تنفك عن مصلحة الوطن<sup>٢٠</sup>. يؤكد ذلك ما تتجه له التحليلات فيما يتعلق باستخدام الدولة للمنابر، باعتبارها أحد الفضاءات العامة الرئيسة التي تؤدي دوراً مهماً في تشكيل الرأي العام وتعبئته، سواء مع السلطة أو ضدها، لذا فإن ثمة مساعي حكومية حثيثة من أجل إحكام السيطرة على هذا الفضاء، سواء من حيث الخطاب أو الإدارة.

## خاتمة

ختاماً، يتضح من خلال تناولنا لسياسات إدارة الشأن الديني لا سيما المساجد بعد يونيو/حزيران ٢٠١٣، أننا نستطيع التوصل إلى عددٍ من الملاحظات الختامية:

- واجهت وزارة الأوقاف العديد من العقبات لاستعادة المساجد بعد ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠١٣ مثل: كثرة عدد المساجد، والانتشار الجغرافي الواسع للمساجد في أنحاء الدولة، ونقص عدد الأئمة مقارنة بعدد المساجد، وفوضى الخطاب الديني بعد حالة الانفتاح في المجال السياسي إبان ٢٥ يناير/كانون الثاني، ورغم ذلك كله أثبتت وزارة الأوقاف كفاءة في التعامل مع المساجد وإعادةها لحوزتها، ولا نستطيع أن نتجاهل في الوقت نفسه استخدام الوزارة للأداة الأمنية، ولا سيما جهاز الأمن الوطني لتحديد العناصر ذات الانحيازات السياسية خاصة تلك التابعة للحركات والتيارات الإسلامية.
- أضرت السياسات الانتقائية للدولة في ضمّ المساجد بمبدأ الضم كقيمة في ذاته؛ حيث ظهرت قرارات ضمّ المساجد في إطار أهداف سياسيّة، لا علاقة لها بالخطط الدينية، وهذا ما أضرت بمصداقية الإجراء ذاته لدى الرأي العام؛ حيث تشدد إجراءات الضم في مراحل الصراع السياسي دون غيرها؛ ممّا يبرزها على أنّها تأتي في مصلحة السُلطة والتوجُّهات لا الدعوة وأهدافها.
- يتضح من تحليلنا للخطاب الديني المُستخدم في مرحلة ما بعد عزل مرسي اتجاه الدولة إلى الانتقال من طروحات المطالبة بالخطاب الأزهري الوسطي، إلى محاولات لإنتاج خطاب ديني خاص يعكس رؤيتها السياسية للمنظومة الدينية والقيمية التي يجب أن يكون علمها تدين المواطن، وهذا ما أبرزته سياسات الوزارة في تطبيق الخطبة الموحدة ومحاولات تنفيذ الخطبة المكتوبة.

<sup>٢٠</sup> لقاء على التلفزيون المصري للوزير الجمعة، (١١/١/٢٠١٦) مُتاح على الرابط: <https://www.youtube.com/watch?v=gmCyK1M3-M>، تاريخ الدخول: ٣/٦/٢٠١٧.